عبد الكريم قاسم

1914 - 1963

اقترنت ثورة الرابع عشر من تموز (1958) في العراق باسم عبد الكريم قاسم بوصفه قائدها ومفجرها باسم الضباط الأحرار. وظل يحمل منفرداً اسم زعيم الثورة وزعيم البلاد على امتداد السنوات الخمس من حياة الجمهورية الأولى في تاريخ العراق. وبرغم الجدل الكبير الذي دار حول الشروط التي جعلته يحتل ذلك الموقع، وحول شخصيته وتاريخ تكونها، فإنه كان بالتأكيد رمز تلك الحقبة المهمة في تاريخ العراق. وقد بالغ بعض المقربين منه في تعظيم دوره في حركة الضباط الأحرار قبل قيام الثورة وفي انتصارها، وبالغوا في تعظيم دوره في المرحلة التي كان فيها يمارس دور الزعيم الأوحد في البلاد. في حين حاول آخرون، وهم يقيمون دوره في كل المراحل السابقة على الثورة واللاحقة على قيامها، إلقاء أضواء على الجوانب المتناقضة في شخصيته وفي توجهاته السياسة وفي ممارسته سلطته. لكن المؤكد هو أن حركة الضباط الأحرار التي كانت إرهاصاتها، كما يقول المؤرخون العراقيون، تعود إلى مطالع أربعينات القرن في أعقاب ثورة رشيد عالي الكيلاني، لم تكن مؤهلة للقيام بالدور الذي قامت به لو لم تستند في الأساس إلى الحركة الشعبية التي شهدها العراق على امتداد الأربعينات والخمسينات من القرن. وكان من أهم تعبيرات تلك الحركة وثبة عام 1948 ضد "معاهدة بورتسماوث" وانتفاضة عام 1952. وهذه الأخيرة هي التي ولّدت عشية الثورة اقتناعاً عاماً لدى القوى الوطنية والديمقراطية العراقية بضرورة توحيد مواقفها لكي تتمكن من الإنتقال من مجرد الإنتفاضات والتضحيات الجسام فيها إلى الإنتصار في تحقيق حلم العراقيين بنظام ديمقراطي حديث. وكان لهزيمة الجيوش العربية في حرب عام 1948 أمام العصابات الصهيونية في فلسطين أثر بالغ في صفوف الضباط العراقيين من الرتب المختلفة، وكان من بينهم عبد الكريم قاسم وعدد آخر ممن ساهموا في الإعداد للثورة وفي تأمين شروط انتصارها. وكان لقيام ثورة تموز في مصر تأثير مهم على الضباط الأحرار في ذلك التاريخ بالتحديد بالنظر للدلالات المتصلة به.

ويعرف المتابعون للتطورات التي شهدها العراق في الأعوام التي سبقت قيام الثورة وانتصارها كيف أن القوى الوطنية والديمقراطية قد تمكنت ابتداءاً من عام 1956 من توحيد صفوفها وتشكيل "جبهة الإتحاد الوطني". وهي الجبهة التي ضمت الحزب الشيوعي العراقي، الحزب الأكبر تأثيراً والأكبر دوراً في الإنتفاضات الشعبية المشار إليها، والحزب الوطني الديمقراطي وحزب البعث العربي الإشتراكي وحزب الإستقلال والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أوكل إلى الحزب الشيوعي العراقي تمثيله في الجبهة. وكانت الجبهة على علاقة وثيقة بالضباط الأحرار، من خلال الضباط الذين كانوا على علاقة سياسية بكل من هذه الأحزاب. وتجدر الإشارة إلى أن الإتفاق الذي تم بين الجبهة والضباط الأحرار كان يقضي بأن تنزل الجماهير بكثافة دعماً للثورة لدى إعلان انتصارها في البيان الذي يذاع في الراديو. وهكذا كان. ولن أدخل هنا في التفاصيل التي كثر الحديث عنها في الكتب والكتابات التي أرّخت لقيام ثورة الرابع عشر من تموز. فهي تفاصيل غير ذات أهمية بالمقارنة مع الأهداف التي كان التوافق عليها حاسماً بين الضباط الأحرار، برغم التمايزات التي كانت قائمة منذ البدايات قبل انتصار الثورة وفي الأيام الأولى لانتصارها بين الشيوعيين والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة، وبين الأحزاب القومية من جهة ثانية. وهي تمايزات سياسية لم تنتظر طويلاً لكي تنفجر وتترك تأثيراتها السلبية على مسار الثورة. وهذا الترابط بين الطابع العسكري للثورة وبين الدور السياسي والجماهيري في دعمها هو الذي أعطاها سمتها الخاصة، وأبعدها عن تلك الإنقلابات العسكرية التي حملت بغير حق صفة وسمة الثورات. لقد كانت ثورة الرابع عشر من تموز ثورة بالمعنى الدقيق لمفهوم الثورة. وأكدت طابعها هذا القرارات التي سارعت سلطة الثورة منذ البداية على اتخاذها تأكيداً للمهمات التي كانت في أساس قيام الثورة. وأول ما قامت به سلطة الثورة بعد الإنتصار هو إعلان العراق جمهورية ديمقراطية تحترم مكونات الشعب العراقي. وأعلن قادتها خروجهم من حلف بغداد

الذي كانت الدول الكبرى تسعى من خلاله إلى وضع البلدان العربية ومعها تركيا وإيران تحت سيطرتها، وتحويلها إلى مركز سياسي وعسكري في مواجهة الإتحاد السوفياتي. واتخذت سلطة الثورة قراراً بإخراج العراق من الإتحاد الهاشمي. كما اتخذت جملة قرارات أبرزها: ".. قانون الإصلاح الزراعي وقانون تطهير الجهاز الحكومي وقانون تطهير الجهاز القضائي وقانون معاقبة المتآمرين ومفسدي نظام الحكم وقانون المقاومة الشعبية وقانون الكسب غير المشروع وقانون العطلات الرسمية الذي اعترف بأعياد اليهود والصابئة كأعياد رسمية وعطلة لأتباع تلك الديانات العراقية العريقة وقانون جامعة بغداد وقانون العفو العام عن السياسيين وقانون مكافحة البغاء وقانون التظاهرات والإجتماعات...".

وسارعت القيادة إلى وضع أسس لدستور جديد يعبّر عن طبيعة الثورة وعن أهدافها. وتشير المواد التالية من الدستور إلى مضمونه الجديد في ظل الجمهورية: " قامت الثورة على أكتاف الجيش لتحقيق السيادة الشعبية. القانون الأساسي الصادر في العام 1925 وتعديلاته ألغي فعلاً يوم إعلان الثورة في الرابع عشر من تموز 1958. العراق جزء من الأمة العربية. العرب والكرد شركاء في هذا الوطن ويقر القانون حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية. الإسلام هو دين الدولة. المواطنون سواسية أمام القانون لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين. حرية الفكر والتعبير مضمونة. الحرية الشخصية وحرمة المنازل مضمونتان. ولا يجوز التجاوز عليهما إلا بحسب مقتضيات السلامة العامة، ويحدد ذلك بقانون. حرية الأديان مكفولة. الملكية الخاصة مصونة، ويحدد القانون وظيفتها الإجتماعية. الملكية الزراعية يحددها وينظمها القانون. للدولة وحدها الحق في تشكيل القوات المسلحة العسكرية وشبه العسكرية. مجلس السيادة يتولى وظائف رئيس الجمهورية. السلطة التشريعية يمارسها مجلس الوزراء ويصدق مجلس السيادة القوانين الصادرة. القضاء مستقل".

وقد وضع في وقت لاحق قانون جديد للأحوال الشخصية يعطي للمرأة حقوقها كجزء أساسي من المجتمع العراقي. وصيغ القانون بعناية فائقة انطلاقاً من مبدأ أساسي هو إعطاء المرأة حقها، آخذاً في الإعتبار احترام التنوع الديني والمذهبي في مكونات المجتمع العراقي. وأكد القانون على ترسيخ بناء المجتمع الجديد في العهد الجمهوري من خلال مسؤولية الدولة عن العائلة ورعاية الطفولة وتوفير الضمانات القانونية التي تحمي المرأة ضمن قيم وأعراف وتقاليد قديمة راسخة في العقول والمشاعر لم يكن من السهل إلغاؤها من دون تدرج يساهم في تأهيل المجتمع لقبولها ضمن نصوص تشريعية. وترافق صدور ذلك القانون في وقت لاحق بإسناد وزارة لأول مرة إلى امرأة. وكانت تلك المرأة هي المناضلة الشيوعية البارزة نزيهة الدليمي.

جرى كل ذلك بقيادة عبد الكريم قاسم الذي اعتبره العراقيون زعيمهم الأوحد. وتكرس ذلك في المظاهرات المليونية التي كانت تهتف باسمه.

لقد كثرت التحليلات لشخصية عبد الكريم قاسم من قبل العراقيين وغير العراقين من المؤرخين العرب والأجانب. وكان بين هؤلاء من كان يعظم شخصيته ويشيد بعبقريته. وكان من بينهم من كان ينظر إليه كقائد مسؤول عن البلد في ظروف بالغة صعوبة. وكان من بين تلك التحليلات لشخصية قاسم ما عبّر عنه المفكر العراقي علي الوردي في أحد كتبه. يقول الوردي: "لقد أعلن الرجل غير مرة أنه فوق الميول والإتجاهات. وأعتقد أنه صادق فيما قال. مع ذلك لا أستطيع أن أعد موقفه هذا خالياً من الدقة والحراجة. لم يكن عبد الكريم قاسم قائد حزب، وإنما هو قائد بلد تتصارع فيه الأحزاب. فهو إذن معرض للحيرة أكثر من تعرض أي قائد حزبي لها. وكلما تأملت في حراجة موقفه هذا شعرت بالثقل الهائل الموضوع على عاتقه. إنه لا يستطيع أن يتجاهل أهمية الحماس الشعبي في تأييد الثورة التي تكاثر عليها الأعداء.

وهو لا يستطيع كذلك أن يجاري هذا الحماس إلى الدرجة التي اندفع بها المتعصبون المتسرعون بين يديه من جهة بلد يحتاج إلى استقرار، وبين يديه من الجهة الأخرى ثورة تحتاج إلى تأييد. ولا بد للرجل من أن ينظر في جهة تارة وفي جهة ثانية تارة أخرى".

وكانت للشيوعيين العراقيين مواقف متناقضة من قاسم. كانوا معه وضده في الآن ذاته. لكنهم كانوا القوة الأساسية في الثورة إلى جانبه ضد الذين كانوا يتآمرون عليه وعليها وضد الذين حاولوا اغتياله أكثر من مرة. وكان للشيوعيين دور أساسي في قمع حركات التمرد التي قامت ضد الثورة، وأهمها حركة الشواف في الموصل في عام 1959. ومعروفة بعض الشعارات التي كان يرددها الشيوعيون في مظاهراتهم المليونية مثل شعار عاش الزعيم عبد الكريم، الحزب الشيوعي في الحكم مطلب عظيم، وشعار إعدم إعدم (إشارة إلى المتآمرين على الثورة)، وشعار عاش الزعيم الأوحد عبد الكريم قاسم، حطم أركان الخيانة والشعب وراءك، عاش التضامن بين الجيش والشعب، عاشت الأخوة العربية الكردية.

لكن قاسم كان، أسوة بكل نظرائه من القادة العسكريين ومن قادة بلدانهم، شديد الحذر من ذلك النوع من التأييد له، لا سيما من تلك القوة الجماهيرية الساحقة المتمثلة بالحزب الشيوعي على وجه الخصوص. ورغم أنه استعان بكوادر أساسية عسكرية ومدنية محسوبة على الحزب الشيوعي فإنه كان يزداد حذراً من الحزب إلى الحد الذي جعله يمتنع عن إعطاء ترخيص رسمي له. بل هو أعطى لداوود الصايغ الخارج من الحزب الشيوعي وعليه ترخيصاً للعمل باسم الشيوعيين منذ اللحظة الأولى، إشارة واضحة منه إلى ذلك الحذر من الحزب الشيوعي ومن قوته. ووقف الموقف ذاته من الحذر إزاء حزبين ديمقراطيين آخرين هما الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة كامل الجادرجي والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البارازاني. وللمفارقة فإن قاسم، برغم ذلك الحذر عنده من الأحزاب الثلاثة، أوكل

إلى قياديين من تلك الأحزاب وزارات مهمة في أكثر من تشكيلة وزارية. ورغم مواقف قاسم تلك من تلك الأحزاب فإنها ظلت تمارس دورها في كل المجالات حتى من دون ترخيص قانوني. لكن حذر قاسم ذاك من حلفائه الأساسيين ومواقفه العدائية المعلنة والمضمرة إزاءهم جعلته يواجه وحيداً في المرحلة الأخيرة من عهده المؤامرات التي كانت تتوالى ضده من الأحزاب القومية التي خرجت وأخرجت من الحكم ومن الثورة، بعد الخلاف الذي نشأ بين الزعيم عبد الكريم ورفيقه وشريكه في الثورة عبد السلام عارف. وظل على ذلك المنوال من الإنفراد وحيداً في السلطة بين مؤيدين له يواجههم بالحذر والعداء وبين متآمرين عليه، إلى أن تمكنت القوى المعادية له ولنهجه ولمبادئ الثورة من الإنقضاض عليه في مطالع عام 1963 وهزمته في أبشع عملية انتقامية ذهب ضحيتها إلى جانب قاسم بالذات قادة الحزب الشيوعي العراقي وعدد من كوادره وأعضائه ومن الديمقراطيين. وكان قد سبق ذلك الإنقلاب الفاشي اندلاع الحرب مع الأكراد في عام 1960.

لقد أتيح لي أن أزور العراق في عامي 1960 و1962. وكنت على امتداد السنوات التي سبقت قيام الثورة على علاقة دائمة بالوضع في العراق، امتداداً للحقبة التي كنت أتابع فيها دراستي الثانوية في بغداد بين عام 1947 وعام 1949. وكنت، مثل كثيرين في حزبنا الشيوعي اللبناني وفي أحزاب شيوعية وديمقراطية عربية أخرى، أرى أن العراق كان مقبلاً على تحولات كبرى بفعل ذلك الزخم الكبير في الحراك الشعبي الذي لم يتوقف برغم القمع الذي مورس ضده من قبل أهل النظام الملكي. وكأننا كنا، مع رفاقنا العراقيين، على موعد مع الثورة قبل قيامها. وفي نقاشاتي التي أجريتها في عام 1960 مع قيادات الحزب الشيوعي العراقي ومع بعض كوادره ومثقفيه من الشباب والشيوخ، اكتشفت تناقضاً في المواقف بين مسؤول وآخر، وذلك من ضمن اتفاق مبدئي عند الجميع حول أهمية الثورة وحول خصوصيتها العراقية. كان البعض منهم يعتبر أن ثورة 1958 هي أكثر راديكالية من ثورة كوبا بقيادة فيدل

كاسترو. في حين أن بعضاً آخر منهم كان يرى مخاطر حقيقية في انزلاق الثورة في الإتجاه المعاكس لأهدافها ولقراراتها التي حددت هويتها منذ البدايات. لكن أخطر ما كان يقلق الكثيرين في ذلك الحين هو إصرار القوى القومية المتأثرة والمرتبطة بثورة تموز في مصر على إدخال العراق ولو بقوة التآمر بأشكاله المختلفة في الجمهورية العربية المتحدة التي كانت قد أعلنت قبل قيام الثورة العراقية. لكن الأمر اختلف كثيراً خلال زيارتي الثانية في صيف عام 1962 موفداً من قبل مجلس السلم العالمي للمشاركة في احتفالات ألفية بغداد وألفية الفيلسوف الكندي. إذ كان الصراع قد بلغ مرحلة خطيرة بين قاسم وبين حلفائه الأساسيين من الشيوعيين والديمقراطيين العرب والأكراد. كان الجميع يترقب خطراً داهماً على الثورة من داخلها ومن خارجها من دون أن يتطوع أحد لتحديد نوع ذلك الخطر. لكن معظم المحللين كانوا يرون أن قاسم كان يغامر بمصير الثورة. وقد سمعت ذلك من عدد من قادة الحزب الشيوعي، ومن بعض من كانوا معتبرين من أركان قاسم في الجيش وفي الأمن وفي المؤسسات السياسية والإدارية للدولة. وقد تأكد لي بعض ما سمعته من آراء حول قاسم من خلال لقاءين لي معه في إطار وفد مجلس السلم العالمي. اللقاء الأول عندما ألقيت بالنيابة عن الوفد كلمة تحية باسم مجلس السلم للثورة ولقائدها قاسم، وقدمنا له هدية ثمينة. إذ وقف يومها ليصافحنا وليقول كلاماً مرتبكاً يشير إلى اضطراب في فكره وفي اللغة التي تعبر عن فكره. اللقاء الثاني جاء في حفل الإستقبال الذي أقامه الزعيم على شرف الوفود المشاركة في الإحتفالات. إذ وقف بضع دقائق معنا ومن حوله بعض أركانه وخاطبنا بتلك اللغة التي تشير إلى الإضطراب في فكره.

يمكن الحديث كثيراً عن عبد الكريم قاسم في كل الإتجاهات التي تعبّر عن التناقض في شخصيته. لكن من المؤكد أنه قاد ثورة عظيمة في تاريخ العراق. وكان، برغم كل ما عرف من تناقضات في مواقفه وفي سلوكياته وفي قراراته، زعيم تلك الثورة، زعيمها الأوحد بالمعنى

الشعبي البسيط الذي عبّرت عنه الجماهير التي خرجت عشرات المرات للتعبير عن ولائها له وعن تقديرها لدوره في الثورة وفي انجازاتها.

ولد عبد الكريم قاسم في عام 1914 في حي المهدية. وهو حي فقير من أحياء بغداد يقع على الضفة اليسرى من نهر دجله. وهو أصغر أبناء ثلاثة لقاسم بن محمد بن بكر. وبحسب المعلومات الرسمية التي نشرت أثناء حكمه فإن والديّ قاسم هما عربيان خالصان. أسرة أبيه تنتمي إلى قبيلة قحطان من عرب الجنوب. وأمه من القبائل العدنانية عرب الشمال. يذكر قاسم أن أباه كان نجاراً. وتقول مصادر أخرى أنه كان تاجراً صغيراً يبيع ويشتري الغنم والحبوب لقاء عمولة كان يتقاضاها من الطرفين أجرة وساطته في الصفقة. وكانت الأسرة تعيش في مستوى لا يتعدى خط الفقر إلا قليلاً.

ببلوغ قاسم السادسة من عمره انتقلت الأسرة إلى بلدة الصويرة الواقعة على نهر دجله إلى جنوب بغداد. إلا أن الأسرة عادت إلى بغداد في عام 1926. كان قاسم تلميذاً مجداً. إذ ما أن أنهى الإبتدائية حتى دخل المدرسة الثانوية على نفقة الحكومة. وبعد إنهائه الدراسة فيها في عام 1931 عيّن معلماً في إحدى ابتدائيات بغداد لمدة عام واحد. وفي عام 1932 عندما وسعت المملكة العراقية الحديثة دائرة قبولها في دورات الضباط لتشمل طبقة إجتماعية كانت مهملة حتى ذلك الحين قبل هذا المعلم الشاب مع زملاء كثيرين في الكلية العسكرية وتخرج في عام 1934 ضابطاً برتبة ملازم. وفي عام 1945 بلغ رتبة عميد. وفي عام 1941 تخرج في كلية الأركان بدرجة امتياز. وفي عام 1950 أكمل دورة للضباط الأقدمين في بريطانيا. وكان خلال تلك الفترة قد شارك في حركات الجيش العملانية. وشارك كذلك في ثورة رشيد علي الكيلاني ضد بريطانيا في عام 1941. إلا أنه لم يكن في خط النار. وقاتل في عام 1948 لتحرير فلسطين. وظل في فلسطين حتى شهر حزيران من عام

1949. وشارك في عام 1956 إلى جانب مصر ضد العدوان الثلاثي. وكان اللواء الذي يقوده متمركزاً في المفرق شمال الأردن.

كان عارفو قاسم قبل ثورة 1958 بزمن طويل يصفونه بأنه عصبي المزاج سريع الإثارة، إنطوائياً، يصعب التكهن بما يبطن. إلا أنه كان يملك القدرة على أن يبدو ساحر الشخصية إلى درجة كبيرة. وهناك ما يشير إلى أن سنة واحدة كان لها الأثر الكبير في حياته وهي فترة حكم بكر صدقي القصيرة (1936–1937) عندما كان الرائد محمد علي جواد أحد أنصار بكر صدقي المقربين قريباً لقاسم من جهة الأم يحدب على ابن خالته الشاب ويرعى مصالحه. وقد اعتبر قاسم فيما بعد أن فترة بكر صدقي كانت جزءاً من النضال الوطني للشعب العراقي قبل ثورة 1958. وأشار بأن خططه الخاصة لتحرير بلاده بدأت تتبلور منذ ذلك الحين. أدركت والديّ قاسم الوفاة قبل الثورة. وبقي هو عازباً. أما لماذا أصبح قاسم هو زعيم الثورة فإن الأسباب يشوبها تعقيد. لكن كفاءته الأساسية في العمل العسكري التي كان يتميز بها هي التي وضعته في ذلك الموقع.

سيظل يذكر العراقيون ثورة الرابع عشر من تموز ودور عبد الكريم قاسم فيها بكثير من الإعتزاز والحنين. ذلك أن تاريخ العراق السابق على قيام جمهورية الرابع عشر من تموز بقيادة قاسم والتاريخ اللاحق على سقوط الجمهورية بالإنقلاب الفاشي الذي أطاح بقاسم والتاريخ الذي ساد فيه الطغيان في ظل سلطة الطاغية صدام حسين والمرحلة التي أعقبت سقوطه وصولاً إلى هذه اللحظة الحرجة من تاريخ العراق، جميع هذه التواريخ تجعل العراقيين يتذكرون عهد الجمهورية الأولى ويحلمون بالوصول إلى الجمهورية الثانية الديمقراطية التي ناضلوا طويلاً وقدموا التضحيات الجسام من أجل تحقيقها.